« الانفجار السكاني » لماذا ؟

أ.د. محمد عبد الحميد الحمادي

د. ناصر عبد الرحمن فخرو

قسم الجغرافيا

جامعة قطر

بدأ الغرب الأورو – أمريكي ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بشن حملة على البلدان النامية ، يتباكى فيها ويتألم لما اصاب هذه البلدان من فقر وجوع ومشاكل اجتماعية يعزوها إلى النسب العالية في الولادات . ومند ذلك الوقت والأبواق الغربية تدعو دون كلل أو ملل إلى أن تجاوز الفقر في هذه البلدان مرهون بتناقص الولادات . فزيادة الانتاج الغذائي السنوي القليلة في هذه البلدان تلتهمه أفواه الصغار الجدد ، فلا يتحقق النمو والتطور ، وتبقى هذه البلدان تدور في دوامة الفقر والجوع (Y.Lacoste P.30)، أما الغرب فهو في منآى عن هذه المآسي لأن الزيادة السكانية فيه قليلة جداً .

للأسف الشديد ، إن هذه الأفكار وجدت لها صدى في المنظمات الدولية (وهي منظمات يسيطر عليها الغرب على كل حال) وعند كثير من مفكري ومسؤولي البلدان الفقيرة ذاتها فانبرى هؤلاء وأولئك يتسابقون إلى تحليل الأرقام الديمغرافية للمقارنة بين نسب الولادات السنوية المرتفعة وبين نسب النمو الاقتصادي المنخفضة ، ويحصلون في نهاية عمليات الجمع والطرح إلى فائض كبير يتحقق سنوياً في عدد السكان ، وعجز كبير في كميات الغذاء ، فيخلصون إلى الأنذار من « الانفجار السكاني » ، وهي العبارة التي اخترعت من أجل ارهاب العالم النامي ، فهذا الانفجار يعني التدمير للمنجزات والحضارة (محمد الحمادي ص ٢) (انظر الشكل ١) .

وهكذا ، بدلاً من أن يساهم الغرب في اتخاذ الأساليب الناجحة لرفع وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، وجه اهتمامه إلى ايقاف الزيادة السكانية فيها (وهذا هو

الجانب السلبي في عملية التنمية) والذي يعني ايقاف ضخ الدم في عروقها ، فتنحدر مبكراً إلى الشيخوخة ، فيأمن الغرب على نفسه من نهضتها ومزاحتها (H. D'Herouville P.25) .

وأخذ الغرب من خلال منظريه ورجال إعلامه يعقد المقارنات بين ازدهار وتقدم شعوب أوربا الغربية وأحفادهم في أمريكا الشمالية وفقر وتخلف البلدان النامية ، ثم يخلص إلى النتيجة المتفق عليها مسبقاً وهي أن أسباب التخلف في البلدان النامية تكمن أولاً في الزيادة السكانية المتعاظمة ، وثانياً في نوعية وطبيعة شعوب البلدان النامية والتي لم تخلق للابداع والتفوق ، بل هي ذات مراتب دنيا لا تصلح أن تكون أكثر من خدم لدى الشعوب الاوربيه المتفوقة . وقليل من المفكرين والباحثين الغربيين من أشار باستحياء إلى أن من أسباب التخلف في البلدان النامية الظروف التاريخية الاستعمارية أو عزاها بعضهم إلى الظروف المناخية (انطونيوس كرم ص ١٠٤ – ١٤٠) إلى غير ذلك من النظريات التي لم تستطع (أو لا تريد تشخيص المرض وعلاجه) .

ومن الخطأ ، في رأينا ، عقد المقارنة بين بلدان صناعية متقدمة غنية ، وبلدان فقيرة متخلفة ، ثم الوصول إلى نتائج اقتصادية وعرقية وثقافية خاطئة . وإن الخطأ في المقارنة يرجع إلى أسباب عديدة أهمها :

١ – لا يجوز مقارنة حال الدول الأوربية المتقدمة الغنية في النصف الثاني من القرن العشرين مع بلدان آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية التي سيطر عليها الاوربيون ، بأشكال مختلفة ، نحو خمسة قرون دمروا خلالها البنيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في تلك البلدان .

٢ – كانت الدول الاوربية الاستعمارية تضع أيديها على كل الثروات الزراعية والمعدنية في مستعمراتها فتصادر ما تشاء ، وتشتري الباقي بأسعار تحددها حسب ما تقتضيه مصالح شعوبها وصناعتها .

٣ – جعلت الدول الأوربية الاستعمارية في بداية نهضتها الصناعية من قارات العالم سوقاً مفتوحة لتصريف منتجاتها الصناعية بالاسعار التي تفرضها ، وهذا السبب لوحده من أكبر بواعث النهوض الصناعي وازدهاره على عكس ما يجري في البلدان النامية ، التي لا تجد لمنتجاتها الصناعية أسواق التصريف فتخنق في مهدها .

٤ – عاشت الدول الأوربية الغربية ، وخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مرحلة ما تسميه الآن « الانفجار السكاني « تماماً مثلما هي الحال الآن في البلدان النامية ، مما ساعد آنذاك على توفير الأيدي العاملة بأجور رخيصة للصناعات الغربية ، بل أن تلك الصناعات كانت تستخدم النساء والأطفال بأجور زهيدة جداً ، وهذا هو العامل الأساسي في نجاح ما سمي بالثروة الصناعية .

٥ – خلال النهوض الصناعي الأوربي ، وخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كان مستوى الحياة متدنياً بالنسبة للعمال الصناعيين في المدن ، والعمال الزراعيين في الأرياف ، مما أدى إلى قيام الاضطرابات والثورات الاجتماعية في كل انحاء أوربا وانتقالها إلى امريكا الشمالية (الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر والحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٣) . وفي نفس الوقت ظهرت النظريات المتشائمة حول مصير الإنسانية من خطر التزايد السكاني الهائل في أوربا الغربية خاصة ، ولعل نظرية مالتوس حول التزايد السكاني حسب متوالية هندسية ، مقابل زيادة الغذاء حسب متوالية حسابية لا تخرج عن محور مقولة « الانفجار السكاني « الذي يهدد به الغرب البلدان النامية ، ولو امتد العمر بمالتوس لشاهد بطلان نظريته ، إذ أن النمو الصناعي خاصة ، والنهوض الاقتصادي عامة ، قد أدى إلى زيادة الغذاء عند الأوربيين حسب متوالية هندسية ، وانخفاض النمو السكاني إلى معدل هو أدني من الصفر في الوقت الحاضر .

٦ – إن ما يسمى بالبدان النامية أو المتخلفة ، حازت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية في الغالب (عدا بعض بلدان امريكا اللاتينية التي حازت على استقلالها في القرن التاسع عشر) ، بل أن بعضها لم يمض على استقلاله إلا سنوات قليلة ، فكيف يتسنى لأصحاب النظريات من الأوربيين أن يطلبوا من هذه الدول الحديثة الاستقلال (وغالبيتها دول صغيرة المساحة قليلة الموارد) أن تكون في مستوى الدول الاستعمارية التي امتصت خيرات العالم خلال قرون طويلة .

٧ – صحيح أن الدول النامية في قارات آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية نالت استقلالها السياسي ظاهرياً ، لكنها لا زالت مرتبطة اقتصادياً وثقافياً بالامبراطوريات الاستعمارية الأوربية . فما زال كثير من تلك البلدان عبارة عن مزارع لقصب السكر ، والمطاط الطبيعي والفول السوداني والبن والكاكاو والشاي والموز والقطن ، تقدم انتاجها إلى مصانع الدول المستعمرة ، إضافة إلى ذلك فما زالت الشركات الاوربية الامريكية تسيطر على استخراج وتجارة الثروات المعدنية في تلك البلدان مثل البترول والغاز والحديد والنحاس واليورانيوم والقصدير . . إلخ .

شكل (١)

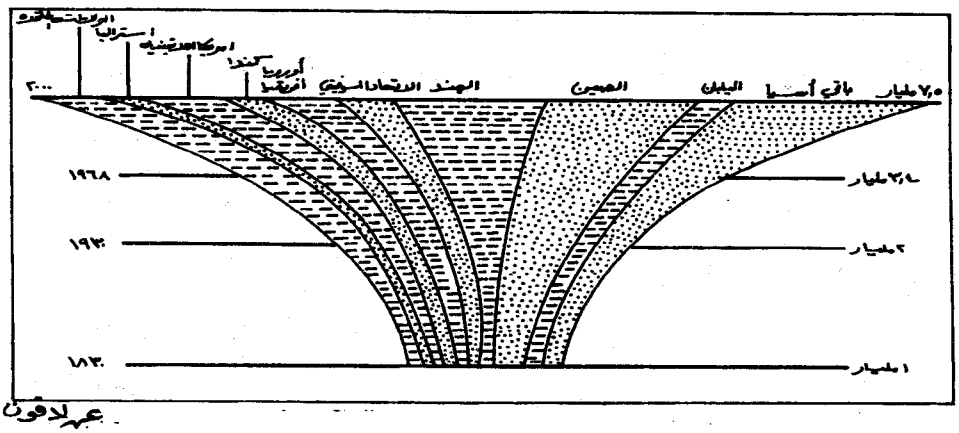

الانفجار السكاني كما يصوره الغرب

٨ – محاربة الدول الاستعمارية ، وهي الدول الصناعية المتقدمة ، كل محاولات التصنيع في الدول النامية أثناء فترة الاستعمار المباشر وبعده .

٩ – محاربة الزيادة السكانية الطبيعية في الدول النامية حتى لا تؤدي مستقبلاً إلى التغير النوعي في مجتمعاتها وامتلاك ناصية العلم والتقدم .

١٠ – ما تزال الدول الاستعمارية (المسماة الدول المتقدمة) تتحكم في تسعير المواد الخام الزراعية والمعدنية المستوردة من الدول النامية ، بما يتناسب ومصالح نموها الاقتصادي ورفاهية شعوبها ، بينما تفرض اسعاراً مرتفعة على منتجاتها الصناعية والغذائية المصدرة إلى مختلف انحاء العالم ، مما يستنفذ وفورات الدول النامية ويعيق عمليات الاستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول .

١١ – افشال محاولاتُ التكتل الاقتصادي بين الدول النامية بممارسة الضغوط الاقتصادية والتلاعب باسعار السلع ، وشراء الذمم ، والمؤامرات السياسية والعسكرية التي تدبرها وتديرها الدول المتقدمة الغربية .

١٢ – اغراق الدول النامية بالديون ، حيث بلغ مجموع هذه الديون نحو ١٧٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، وقد أصبح كثير من هذه الدول عاجزاً عن تسديد فوائد وأقساط الديون ، بل أن بعض الدول الكبيرة والغنية من دول العالم النامي كالبرازيل والمكسيك والارجنتين تعيش على حافة الافلاس لضخامة ديونها ، وأن الدول النامية قد دفعت خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٩ مبلغ ٢٤٢ بليون دولار للدول الغربية خدمة لديونها (التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ ص ٤٥) .

تهديدات الغرب إلى البلدان النامية :

لا شك أننا نعيش على أرض تنقسم فيها دول العالم إلى فئتين : الفئة الأولى تتألف من دول اكتمل فيها النمو الاقتصادي والحضري أو كاد ، والفئة الثانية تضم الدول التي

مازالت في طور النمو الاقتصادي والحضري . وإن ايقاف النمو السكاني يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي والحضري ، ما لم يتم استيراد الأيدي العاملة من الخارج ، وهذه لا تكون ناجحة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً مثل الأيدي العاملة الوطنية ، بل يظهر ضررها على المدى الطويل من خلال خروج رؤوس الأموال ، والكلفة العالية للخبراء والفنيين ، وقلة استقرار تلك الأيدي العاملة وتعدد جنسياتها ولغاتها وثقافاتها ، مما يؤثر سلباً في المجتمع الذي يقيمون بين ظهرانيه .

وبما أن الغرب يسعى جاهداً إلى استغلال الدول النامية ومنع تقدمها الاقتصادي والعلمي ، فإن من وسائله المبتكرة في هذا المجال – بعد نهاية الاستعمار المباشر – لجم انطلاقة النمو السكاني في تلك الدول ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف حشد الغرب إمكاناته الإعلامية الضخمة وسخر آلاف الأقلام وأوجد المؤسسات المتخصصة ، فألفت الكتب ونشرت المقالات والأبحاث وابتدعت الأيام والمناسبات للضغط على الدول النامية من أجل شل حركة النمو السكاني الطبيعية فيها ، بل وذهب الغرب إلى التهديد بافناء السكان في هذه الدول بقنابله النووية .

وسنحاول تبيان بعض توجيهات الغرب وتهديداته وأهدافه اعتماداً على أقوال أوردها بعض كتّابهم وباحثيهم ، وما أكثرها ، وسنقتصر في حديثنا هنا على ما جاء في كتاب « الانفجار السكاني » الذي اصدرته مكتبة « روبيرت لافون « في سويسرا ، ثم ترجم إلى العربية ونشر عام ١٩٧٧ ، ثم ما جاء في كتاب « ساعة الحقيقة « للإيطالي « اوريليوبيشي « مدير نادي روما الذي تأسس عام ١٩٦٨ ، والذي قدم كثيراً من الأبحاث في مجالات الدراسات السكانية والتنمية ، وقد طبع الكتاب بالعربية عام ١٩٨٠ .

يقول « غاستون بوتول « : « إن أكبر خطر يهدد الإنسانية هو الخصوبة ، وثمة صدفة واضحة وملفتة للنظر ، ففي عام ١٩٤٥ ، عندما بدأ انتشار المضادات الحيوية في

العالم ظهرت « طفحة ديمغرافية » ، وفي الوقت نفسه ولدت القنبلة الذرية ، ومنذ ذلك التاريخ انصب أكبر جزء من نشاط الاختراع على الاسلحة ووسائل منع الحمل ، وبطريقة تلقائية ، اتجهت الإنسانية رأساً للتوصل إلى حل للمشكلتين اللتين نبعتا من هذا الوضع الجديد ، لأن أكبر تحد يواجه الإنسانية هو الرد على هذا الاختيار : إما التنظيم وإما الفناء . إن الثورة الديمغرافية ، مثل كل الثورات البناءة تشمل تنسيقاً للمؤسسات والعقليات، وبالتالي يمكن منح الإنسان حقوقاً جديدة وحريات جديدة ، ولكن باستثناء حق الانجاب دون تخطيط على نحو ما كان يفعل الإنسان البدائي . كذلك لا يمكن لكل دولة أن تضاعف حجم سكانها دون أن يقترن ذلك بالرخاء ، انتجوا أولاً ، وتكاثروا بعد ذلك . أو بمعنى آخر ، علينا أن نختار بين وسيلتين لا أكثر : تحديد النسل أو مواجهة الفناء (ر . لافون ، ص ٤٦) .

من الواضح في هذا المثال أن الغرب مصمم على إيقاف النمو السكاني في البلدان النامية ، حيث يجعل من هذا النمو أكبر خطر يواجهه ، فهو يصور النمو السكاني بالطفحة المرضية والتي يجب مواجهتها بحزم ولو أدى ذلك إلى ضرب البلدان النامية بالقنابل الذرية .

يقول « ثيود . و . دوبزها نسكي » : « ليس بالضرورة أن يكون المرء نبياً ، لكي يتنبأ بأن التحكم في مشكلة السكان الهامة ، ستكون له الأولويه على كافة الأمور الأخرى (بدل أن تكون الأولويه للتنمية) مثار الاهتمام ، قبل أن يمضي قرن من هذا الزمن ، إن لم يكن قبل هذا الموعد ، إلا إذا قضت الإنسانية على نفسها بالفناء في حرب ذرية . . . إن للإنفجار السكاني العديد من العواقب على الجنس : فالسيل البشري سيطغى ، وهو يزداد ارتفاعاً ، على إنسانية لا حصر لها ، ولكنها من نوع منحط » (ر . لافون ، ص ٤٤) .

ومن الواضح حقد هذا المفكر الغربي وعنصريته اللذين دفعاه إلى التحريض على ضرب البلدان النامية بالقنابل الذرية للتخلص من سكانها الذين يمثلون الجنس البشري

المنحط الذي لا يستحق الحياة ، مثلما فعل الأوربيون بالهنود الحمر في القارة الامريكية وسكان استراليا .

يقول « كونراد لوزنز » : « إن تكدس العديد من البشر في مساحة محدودة لا يؤدي فقط على نحو غير مباشر إلى تصرفات خالية من الإنسانية يثيرها الارهاق وانعدام الاتصال التدريجي ، بل إنه أيضاً السبب المباشر الذي يقف وراء كل سلوك عدواني . فقد تبين من التجارب العديدة التي اجريت على الحيوانات ان النزعة العدوانية التي يمكن أن نلاحظها على نحو شامل في كل المدن الكبيرة ، تتناسب مع كثافة البشر المتكتلين في بعض الأماكن » (ر. لافون ص ٦٧) .

ويمكن القول أن « لوزنز » قد تناسى إن الإنسان مخلوق اجتماعي حقق تقدمه الحضاري من خلال تكاثره وتجمعه في المكان الواحد على شكل قبائل وشعوب وأمم .

وفي كتاب « الانفجار السكاني » أيضاً يرد مقطع من مقال منشور في مجلة « ديزارولا » الصادرة في يونيو (جزيران) ١٩٧٢ على النحو التالي : « ففي العام الأول من التاريخ الميلادي، كان يعيش في العالم ٢٥٠ مليوناً من الكائنات البشرية، وقبل الوصول إلى هذا الرقم كانت قد مرت ملايين السنوات منذ فجر الإنسانية، وفى عام ١٨٥٠ كان على الأرض مليار نسمة، وفي عام ١٩٣٠ ازداد العدد إلى ملياري نسمة، وفي عام ١٩٦٠، وصل عدد السكان في العالم إلى ثلاثة مليارات. وفي عام ١٩٧٥ بلغ العدد أربعة مليارات وفي عام ١٩٨٦ تؤكد أن سكان العالم سوف يبلغ عدده حوالي خمسة مليارات. والتنين المرعب الضخم الذي سيكون قوامه (١٥) مليار رأس إنساني في سنة ٢٠٠٠ سوف يستهلك كل البترول، ويستنفذ كل مصادر الفحم ، ويضعف ألوف الهكتارات من الأراضي الزراعية، ويمتص جزءاً كبيراً من مخزون الصيد البري والبحري، ويغطي البسيطة كلها بطرق السيارات والمطارات والمدن » (ر . لافون، ص ٧٥) .

ويتضح من كلام المجلة التهويل والتخويف من « الوحش السكاني » الذي سيلتهم من بين أيدي الغربيين الخيرات التي يسيطرون عليها كالبترول والفحم والصيد البحري ، وإن الإنسان سيدمر الأراضي الزراعية بدل أن يصلحها ويزيد انتاجها ، وتبلغ المبالغة اقصاها في اعطاء رقم سكاني غير معقول قدرته المجلة بـ ١٥ مليار نسمة عام ٢٠٠٠ في حين تشير تقديرات الأمم المتحدة إن عدد سكان العالم سيبلغ (٨,٤٧٢) مليار نسمة عام ٢٠٢٥ فقط ، بينما لم يبلغ عدد السكان في عام ١٩٩٤ سوى (٥,٦) مليار شخص تقريباً .

شكل (٢)

المعدل السنوي لنمو سكان

العالم بين عامي ١٩٥٠ - ٢٠٢٥

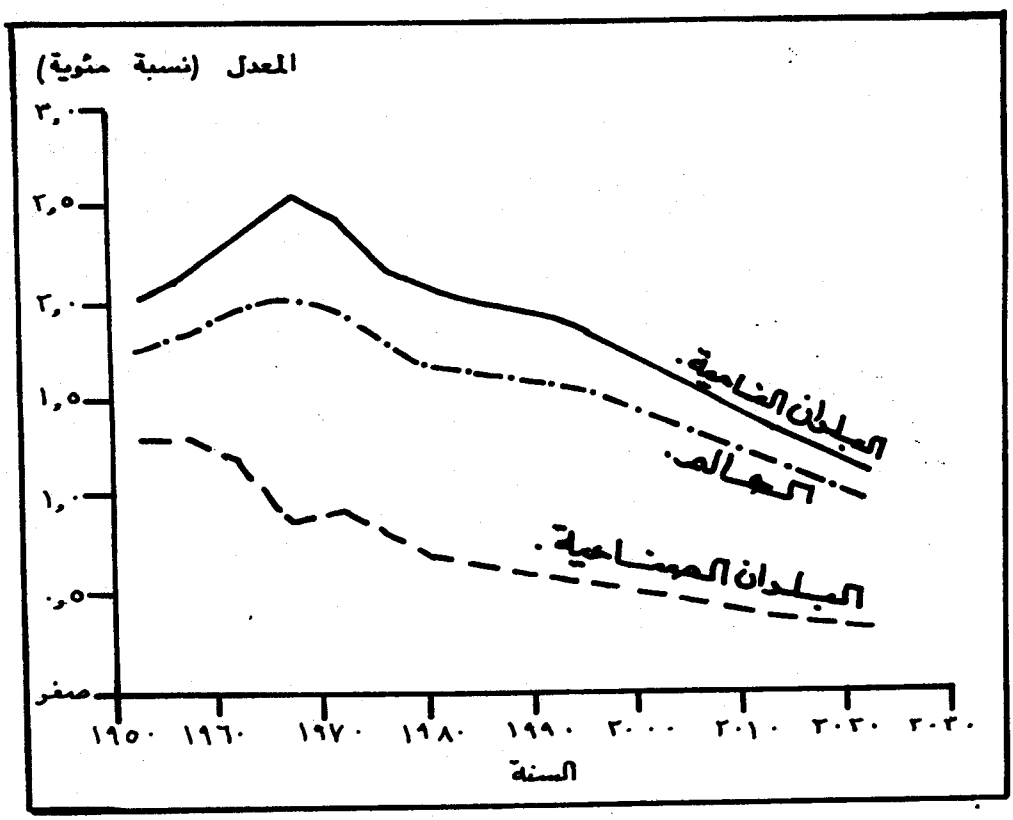

وفي كتاب « ساعة الحقيقة » يورد الإيطالي « اوريليوبيشي » مدير نادى روما أحد الاحتمالات التي يمكن أن تفرض كحل لمشكلات الإنسانية ، وخاصة التزايد السكاني وبالتالي انتشار الفقر واختلال التوازن البيئي حسب رأيه ، إذا يقول : « وحين تصبح المشاكل غير قابلة للحل بشكل متزايد فإن الشعوب والأمم سيقف بعضها ضد البعض الآخر في معركة لا هوادة فيها من أجل المجال والموارد . هذا هو المشهد لنهاية العالم وسيكون مسبوقاً بفترات من الحروب والأوبئة والاضطرابات التي تعود بنا إلى العصور الوسطى والعودة إلى القبلية في المجتمع العالمي ، فإن الاغنياء والأقوياء يحاولون دون جدوى الاعتصام في معاقل الامتيازات والأمن . . . ومن الممكن تصور سلسلة ردود الفعل وردود الفعل المعاكسة التي تزيد في تصلب مواقف المجموعات المسيطرة ، بما يحمل ذلك من خطر استعمار جديد في المجتمع الإنساني ، وربما حتى في حلول على الطريقة « الهتلرية « (اوريليوبيشي ص ٩٣ – ٩٤) .

إن هذا التحليل لمستقبل العالم يوضح نظرة الغرب الفوقية ورغبتهم في التسلط على بقية أنحاء العالم ولو أدى ذلك إلى عودة الاستعمار القديم وما يعنيه ذلك من النازية الجديدة والبطش والاحتلال بالقوة العسكرية .

ويفترض الكاتب إن المجتمع الإنساني لن يتقدم ، وإنما سيختل التوازن بين أغنياء أوربا الهرمين ، وفقراء العالم النامي الناهضين اليافعين ، مما سيؤدي إلى حروب حتمية بين الفقراء والأغنياء ، وكأنه ينادي أغنياء أوربا لأخذ زمام المبادرة والقضاء على النهوض السكاني في البلدان النامية قبل فوات الأوان .

في عام ١٩٧٠ قدم معهد « ماساشوسيتس « للتكنولوجيا (M. I.T.) تقريراً إلى نادي روما كتبه فريق من الباحثين يديره « دينيس – ميادوس "Dennis Meadows" جاء في استنتاجاته الأساسية ما يلي :

١ – إذا استمر نمو المجتمع الإنساني على الوتيرة الحالية ، فسيصل ربما خلال المائة سنة القادمة إلى حدود الطاقة الممكنة للكوكب الأرضي ، مما سيقود المجتمع الإنساني إلى حافة الانهيار الذي لا يمكن السيطرة عليه .

٢ – مازال ممكناً تفادي الكارثة إذا تمت السيطرة بسرعة على وتيرة النمو السكاني الحالية واجريت التصحيحات اللازمة (أية تصحيحات ؟!) .

٣ – في هذه الأثناء ان كل تأخير في اجراء هذا التغيير سيجعله أكثر قسوة ويجعل حظه بالنجاح ضعيفاً . (اوريليوبيشي ص ١١٣ – ١١٤) .

يتضح من هذه الاستنتاجات المغالطات المقصودة والتهويل المرعب للحياة على الأرض بسبب التزايد السكاني ، ولعل أهم هذه المغالطات هي تحديد مائة عام لنهاية قدرة الأرض على الاستيعاب البشري في حين لا يمكن لأي جهة مما ادعت من علم وقدرة على التنبؤ ان تحدد القدرة الاستعابية للأرض ، لأن حسن تعامل الإنسان مع خيرات الأرض التي لا تنضب يجعل هذه القدرة غير محدودة .

أساليب وتوجهات غربية لايقاف النمو السكاني في البلدان النامية :

بدأ الغرب يولي مسألة النمو السكاني في البلدان النامية أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . ومن أبرز الكتب التي عبرت عن وجهة نظر الغرب في التصدي لهذه المسألة « مجاعة العالم » المنشور عام ١٩٤٨ لمؤلفه « فوغت » ويدعو للتصدي للتزايد السكاني في البلدان النامية بوسائل جديدة أكثر فاعلية من النصائح الأخلاقية والترغيب باستعمال وسائل منع الحمل .

ففي عام ١٩٥٢ ، تكون ما دعي « اللجنة الدولية للتخطيط الأسري « ، بدأت تمارس نشاطها بصورة تدريجية حتى امتد نفوذها إلى ٨٠ دولة في عام ١٩٧١ . كذلك عمدت الدول الأورو – أمريكية إلى الاشتراك في تنفيذ « التخطيط الأسري » في الدول النامية

من خلال الاتفاقيات الثنائية ، ومن خلال ممارسات الضغوط الاقتصادية والسياسية .

ثـــم ذهـب الغـــرب إلى أبعـد من ذلك ، فـفـي عام ١٩٦٥ ، اقتـــرح رينيـه ديمون « Rene Dumont » انشاء محكمة تقرر لكل بلد معدل الزيادة السكانية ، كما تقرر وقف النمو السكاني في أي بلد ، وتفرض العقوبات على البلدان التي تخالف قراراتها !! . أما « جون ماكهول Johon Machall » فقد اقترح ايجاد محكمة تذهب في قراراتها إلى أبعد من مهمة محكمة « ديمون « ، إذ اقترح أن تكون من مهمة هذا المحكمة اعطاء التصريح بانجاب الأطفال تبعاً لعدد الوفيات على المستوى الوطني ، وحتى على المستوى الأسري !!

وفي عام ١٩٦٨ ، اجتمع عدد من العلماء والاقتصاديين والأساتذة والمخططين الغربيين في روما ، وأسسوا مجموعة عمل اطلقوا عليها اسم « نادي روما » ، وقد انصبت معظم أبحاثهم على توجيه الأنظار إلى أخطار التزايد السكاني في البلدان النامية والتشجيع على ايقاف هذا التزايد بكل الوسائل ، بحيث تبقى السيطرة العالمية للأوربيين واحفادهم في امريكا الشمالية ، ينعمون بالرفاه بعيداً عن اخطار الاضطرابات والحروب التي يمكن أن يشعلها الفقراء المستغلين .

وتجلى التسيس التدريجي لعملية النمو السكاني في القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة باعتبار عام ١٩٧٤ « العام العالمي للسكان » مما تمشى مع اجتماع المؤتمر الدولي الأول للسكان في بوخارست ، حيث صوت المؤتمرون على موضوع تحديد المواليد . ويعتقد محرر كتاب « الانفجار السكاني » الذي سبق ذكره أن هذا المؤتمر الذي كان ينتظر منه الكثير جاء مخيباً للآمال ومثبطاً للهمة إذ صوتت ٥٨ دولة ضد تحديد النسل . ولكنه يستدرك فيقول : « إن البلاد الغنية على أيه حال تملك وسائل للضغوط يمكن ان تستخدمها ومنها ذات بعد دولي وتتمثل بعدم الموافقة على منح المساعدات الفنية والاقتصادية إلا للبلاد التي تقبل اتخاذ إجراءات ديمغرافية عندها » .

وبدأت الضغوط الغربية تؤثر بشكل واضح في البلدان النامية التي استجابت بصورة تدريجية لما سمي « بالتخطيط الأسري » أو « تنظيم الأسرة » وقد كرست كل الأيام العالمية مثل يوم المرأة ، ويوم الطفل ، وعيد الأم ... وغيرها من أيام مخترعه ، للتحدث عن « الانفجار السكانى » واخطاره على أنه سبب المشاكل والمجاعات والجهل والمرض في هذا العالم !! .

وقد نشطت الولايات المتحدة في مجال تحديد النسل خارج أراضيها بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد مارس « ماك آرثر » قائد القوات الأمريكية في اليابان ضغوطاً قوية اجبرت اليابان على اصدار تشريع عام ١٩٤٩ وآخر عام ١٩٥٩ بحيث أصبح التعقيم مباحاً كلياً كما منح الزوجان تقرير الاجهاض ، كما افتتح معمل لانتاج حبوب منع الحمل.

كما جعلت الولايات المتحدة من مستعمرتها بورتوريكو ميدانا اختبرت فيه حبوب منع الحمل قبل أن ينطلق منها « التخطيط الأسري إلى بقية قارة امريكا اللاتينية » .

وكانت استجابة السلطة « الشمولية » ، في الصين للأفكار والضغوط الغربية يختلف عنه في أي بلد أخر . فقد اجبرت الأسرة الصينية على انجاب طفل واحد فقط إذا كان ذكراً وطفلين إذا كان الطفل الأول بنتاً مما أدى إلى انخفاض نسبة تزايد السكان الطبيعي من ٢,٦١ ٪ خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ إلى ١,١٨ ٪ عام ١٩٩٠ . ويلاحظ على الجيل الصيني الجديد السمنة وبطء الحركة ، ولذلك افتتحت السلطات الصينية مراكز تنقيص الوزن لاعادة الرشاقة إلى الجيل الجديد .

كما استجابت الهند منذ أوائل الستينيات إلى الضغوط الهادفة إلى تحديد النسل وانخفض معدل التزايد الطبيعي من ٢,٢٨ ٪ عام ١٩٧٠ ٪ إلى ١,٧٢٪ عام ١٩٩٠ . كما بدأت باكستان تحديد النسل منذ عام ١٩٦٥ وقد هبط معدل الولادات من ٤,١

٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣,٣٢ ٪ عام ١٩٩٠ .

أما في الاتحاد السوفيتي (قبل انهياره) والدول الأوربية الدائرة في فلكه حيث كانت تسود اعتى أنواع الحكم الشمولية ، فقد مرت السياسات السكانية بتقلبات كبيرة . فبعد استيلاء الشيوعيين على السلطة في روسيا عام ١٩١٧ وما صاحب ذلك من فوضى وجوع، أباحت السلطات الاجهاض ، وبسطت إجراءات الطلاق وسهلت الحصول على وسائل منع الحمل . ومنذ عام ١٩٣٦ شهد الاتحاد السوفيتي حالة نهوض اقتصادي وزادت الحاجة إلى الأيدي العاملة ، فعادت السلطة السوفياتية عن إجراءاتها السابقة ، وتشددت في أمور الطلاق واعتبرت الاجهاض عملاً جنائياً إلا لأسباب صحية .

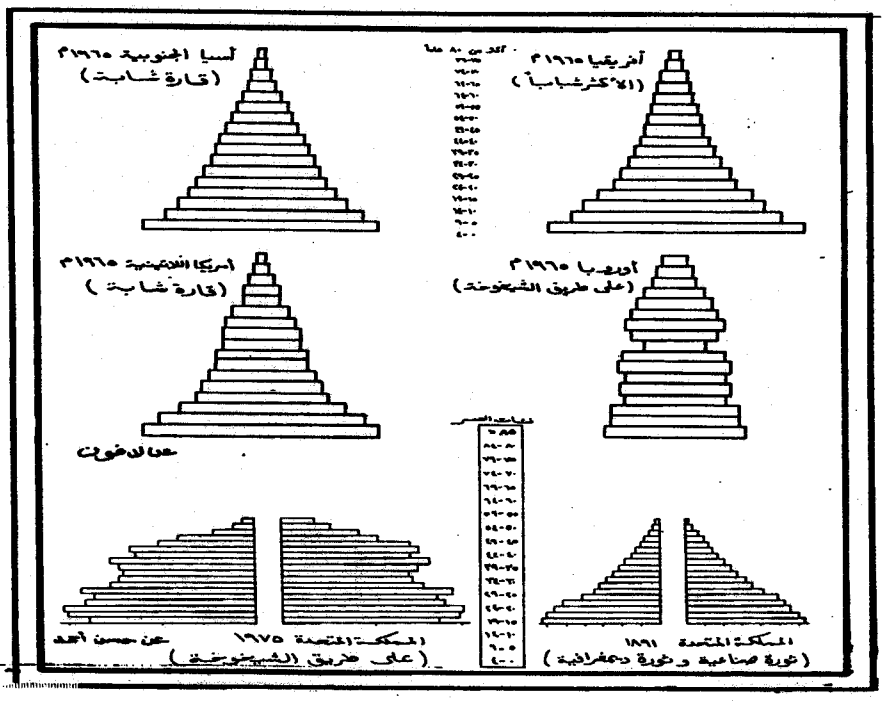

شكل (٣)

اهرامات الاعمار في بعض القارات والمملكة المتحدة بين عامي ١٨٩١ - ١٩٧٥

وفي عام ١٩٤٤ ، ومن أجل تعويض الخسائر البشرية في الحرب العالمية الثانية اتخذت السلطات السوفياتية عدة إجراءات تساعد على التزايد السكاني منها تشجيع الزواج والإنجاب بفرض ضرائب على العزاب وعلى الأزواج الذين لم ينجبوا ، وقدمت تسهيلات لبناء المساكن للأسرة ذات الأطفال الثلاثة ، وفرضت رسوماً مكلفة على الطلاق ... إلخ. وبعد تعويض خسائر الحرب تناقصت مساحة المساكن إلى النصف وأصبح الاجهاض مشروعاً ، وشجعت السلطات المختصة على استعمال وسائل منع الحمل .

وشجعت دول أوربا الشرقية على الاجهاض واستعمال وسائل منع الحمل منذ منتصف الخمسينيات من هذا القرن حتى نهاية الستينيات، وفي السبعينيات غيرت حكومات هذه الدول من سياساتها بسبب مخاطر الشيخوخة وتجميد تزايد السكان (لكن بعد فوات الأوان)، إذ أن نسبة التزايد الطبيعية للسكان في هذه البلدان بلغت نحو ٠,٢ – ٠,٣٪ فى عام ١٩٩٠ .

ويمكن القول أن مصالح الدول الغربية قد تلاقت مع مصالح كثير من أشكال الحكم القائمة في البلدان النامية للعمل في جبهة واحدة لايقاف النمو السكاني، وهنا نستشهد بما ورد في كتاب « الانفجار السكاني » « تهتم الحكومات الأوليغاركيه (أي حكم القلة) » في كثير من الدول النامية بوجه خاص بالتحكم بالمواليد وذلك بناء على الحجة التالية : « كلما كان النمو الديمغرافي سريعاً ، كلما كان الخطر الذي يهدد السلطة أشد ، لما يقتضيه ذلك من التوسع في عدد الذين يشتركون فيها ، كما أن زيادة الأمل في الحياة تسمح للقدماء بالاستمرار وقتاً أطول في السلطة ، مما يؤدي إلى تدعيم معارضة الشباب تجاههم ، وأخيراً فإن المجتمع الذي يضم العديد من الأشخاص المسنين يميل إلى المحافظة وإلى التجمد الاجتماعي ، وذلك على خلاف الرغبة في التجديد التي تتملك الشباب المتطلع دائماً إلى مزيد من العدالة الإجتماعية » (ر. لافون ، ص ١١٨) .

« ومن جهة أخرى تخشى البلاد المتقدمة من النمو الديمغرافي في الدول الفقيرة لأن

هذا النمو بطبيعته يؤدي إلى الانفجارات الثورية. فالمجتمعات البورجوازية تعتبر هذا النمو بطبيعته، وما يترتب عليه من إصلاحات في الهيكل الاجتماعي، تهديداً لها» (ر. لافون، ص ١٣٦).

وبالمقابل، سيشكل المسنون نسبة متزايدة في البلدان الصناعية المتقدمة. فقد بلغت نسبة من تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة حوالي ١٧ ٪ من سكان هذه البلدان عام ١٩٩٠، ويتوقع أن تكون نسبتهم بحلول عام ٢٠٢٥ أكثر من ربع السكان بكل ما يعنيه ذلك من كتلة سكانية هرمة تحتاج إلى مبالغ ضخمة لسد تكاليف الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي.

وهكذا يكون لدينا عالم صناعي مملوء بالعجائز والمسنين، وعالم نامي مليء بالأطفال واليافعين، وهنا نتساءل هل مستقبل العالم سيصنعه أولئك أم هؤلاء ؟.

ويمكن القول أخيراً، لقد اثمرت ضغوط الغرب الإعلامية والاقتصادية والعسكرية والسياسية على البلدان النامية، وبدأ النمو السكاني في هذه البلدان يميل إلى الانخفاض (انظر الشكل رقم ٢) ولما لم تكتمل نهضتها الاقتصادية والحضرية. فقد كانت نسبه النمو السكاني في أمريكا الشمالية والوسطى (عدا كندا) تبلغ ١,٦٪ في الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠، ثم هبطت إلى ١,٣٨٪ في الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٠. بينما هبطت نسبة النمو السكاني في أمريكا الجنوبية خلال الفترتين السابقتين من ٢,٤٥٪ إلى ٢,٠٨٪ على التوالي.

وفي قارة آسيا والتي تضم أكبر كتلة سكانية في العالم، والمؤهلة للنهوض الاقتصادي في الوقت الحاضر، فقد انحدرت نسبة النمو السكاني من ٢,٤٣ ٪ خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ إلى ١,٦٣ خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٠ (الارقام مأخوذة من كتاب موارد العالم لعام ١٩٨٨ – ١٩٨٩)، أي أنها هبطت بمقدار ٠,٨٣ ٪ خلال

عشرين عاماً ، وهذا انحدار سريع غير متوقع .

أما في قارة أفريقية الأقل سكاناً والأكثر تخلفاً وفقراً ، فإن غريزة البقاء مازال لها دورها الأول في هذه القارة المنكوبة بتسلط وفتن ودسائس الغرب ، فهي تجود بنسبة ولادات هي الأكثر ارتفاعاً بين قارات العالم لتعمر المساحات الشاسعة شبه الخالية من السكان ، ولتزيد من حجم الرأسمال الأفريقي البشري الذي سيتصدى للطامعين والمستغلين ، ويبني حضارته بجهده وعرقه : فالقارة الأفريقية هي القارة الوحيدة في العالم التي يستمر فيها التزايد الطبيعي للسكان بصورة متصاعدة . فقد ارتفعت نسبة النمو السكاني في هذه القارة من ٢,٦٢ ٪ في الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ إلى ٣,٠٢ ٪ في الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٠ .

وبصورة اجمالية ، فإن نسبة التزايد السكاني في العالم تناقصت بصورة ملحوظة خلال ربع قرن مضى ، فقد كانت هذه النسبة ٢,٠٤ ٪ في الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٠ ثم هبطت إلى ١,٧٥ ٪ في الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ ثم إلى ١,٦٣ ٪ في الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٠ .

وقد أصبح من المعروف على نطاق واسع أن تحقيق النهوض الاقتصادي في أية دولة يتوافق مع كثافة سكانية عالية ونمو حضري سريع وارتفاع في مستوى الدخل القومي والفردي ثم يتلو ذلك ظاهرة تباطؤ النمو السكاني ، بحيث يصبح هذا النمو عاجزاً عن تلبية حاجات السوق المحلية من الأيدي العاملة ، فتضطر إلى استيراد الأيدي العاملة الأجنبية ، وهذه حال الدول الغربية الصناعية بل والدول الناهضة في شرقي آسيا ، على الرغم من تشجيع الإنجاب في هذه الدول .

وإذا نظرنا إلى (الجدول رقم ١) نجد فيه أربع فئات من دول العالم ، تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي . فالفئة الأولى تضم عدداً من البلدان الصناعية المتقدمة ،

ويلاحظ كثافتها السكانية العالية ، ومعدل النمو السكاني المنخفض ، ونسبة التحضر المرتفعة ، والدخل الفردي المرتفع .

أما النسق الأول من البلدان النامية وكلها من دول شرقي آسيا ، وقد قطعت شوطاً بعيداً في نهضتها الاقتصادية ، فنرى في مؤشراتها ارتفاع الكثافة السكانية بشكل كبير وخاصة في الدول صغيرة المساحة مثل هونغ كونغ وسنغافورة ، كما تتشابه هذه الدول مع الدول المتقدمة في نموها الحضري والدخل الفردي المرتفع وتباطؤ النمو السكاني (وإن كان بصورة أقل) .

أما دول النسق الثاني فيلاحظ فيها قلة الكثافة السكانية ، بالنسبة للمجموعتين السابقتين وانخفاض نسبة التحضر (باستثناء دول امريكا اللاتينية) وارتفاع نسبة النمو السكاني ، نوعاً ما ، مع دخل فردي متوسط . وتتميز دول هذه المجموعة عن مجموعة النسق الأول من دول العالم النامي باتساع رقعة مساحتها وإمكانياتها الطبيعية الكبيرة من أراض زراعية وثروات معدنية .

في النسق الأخير نجد مجموعة من الدول النامية الأكثر فقراً ، وصفة الأكثر فقراً تنطبق على جميع الدول الأفريقية جنوب الصحراء (باستثناء جمهورية جنوب أفريقية) إذا نظرنا إلى مستوى الدخل الفردي ، كما تنطبق هذه الصفة على بعض الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية .

لقد ابتليت جميع دول هذا النسق بداء عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، بل إنها خاضت حروباً أهلية أو إقليمية ، استنزفت مواردها في شراء الأسلحة من مروجيها الغربيين لتدمير العمران ، وقتل الشباب المنتج ، والانصراف عن الانتاج الزراعي والصناعي وبناء الإنسان المتعلم الواعي .

وتعد هذه الدول من أكبر دول العالم النامي مساحة ومن أغناها في إمكانياتها الزراعية

مؤشرات سكانية واقتصادية للمقارنة
بين الدول النامية والمتقدمة

الدولة	المساحة ألف كم٢	عدد السكان ١٩٩٠	الكثافة شخص/كم٢	معدل النمو السكاني ٪ عام ١٩٩٠	نسبة التحضر ٪	الدخل الفردي بالدولار ١٩٨٩
أ – دول متقدمة						
الولايات المتحدة	٩٢٦٣	٢٤٩,٢	٢٧,٢	٠,٧	٧٥	٢٠٩٩٨
المملكة المتحدة	٢٤٤	٥٧,٢	٢٣٥,٧	٠,٢	٨٩	١٣٧٣٢
ألمانيا الغربية	٢٤٩	٧٧,٦	٢٢٠,٦	-٠,١	٨٥	١٤٥٠٧
فرنسا	٥٤٧	٥٦,١	١٠٣	٠,٤	٧٤	١٤١٦٤
هولندا	٤٠	١٥	٤٣٤,٩	٠,٦	٨٩	١٣٣٥١
اليابان	٣٧٢	١٢٣,٥	٣٢٨	٠,٨	٧٧	١٤٣١١
ب – الدول النامية						
١ – من دول النسق الأول:						
هونغ كونغ	١,٠٧	٥,٩	٥٥١٤	٠,٤	٩٤	١٥١٨٠
سنغافورة	٠,٦١٨	٢,٧	٤٧٤٠,٢	١	١٠٠	١٥١٠٨
كوريا الجنوبية	٩٨	٤٢,٨	٤٤٣,٩	٠,٨	٧٢	٦١١٧
تايوان	٣٦,١٧٩	٢٠,١	٥٣٥	١,٢	٦٧	٩٨٠٠
كوريا الشمالية	١٢٠,٥	٢١,٨	١٩٠,٥	١,٨	٦٤	٤٧١٢
٢ – من دول النسق الثاني:						
ماليزيا	٣٣٠	١٧,٩	٥٢,٨	٢,١	٤٣	٥٦٤٩
اندونيسيا	١٩١٩	١٨٤,٣	٩٩,٦	١,٧	٣١	٢٠٣٤
تايلند	٥١٣	٥٥,٧	١٠٨,٨	١,٣	٢٣	٣٥٦٩
الصين	٩٥٦١	١١٣٩,١	١٢١,٨	١,٣	٣٣	٢٦٥٦
البرازيل	٨٥١٢	١٥٠,٤	١٧,٥	١,٨	٧٥	٤٩١٥
الارجنتين	٢٧٧٧	٣٢,٣	١١,٨	١,٢	٨٦	٤٣١٠

الدولة	المساحة ألف كم٢	عدد السكان ١٩٩٠	الكثافة شخص/كم٢	معدل النمو السكاني ٪ عام ١٩٩٠	نسبة التحضر ٪	الدخل الفردي بالدولار ١٩٨٩
المكسيك	١٩٥٨	٨٨,٦	٤٦,١	١,٩	٧٣	٥٦٩١
تشيلي	٧٥٧	١٣,٢	١٧,٦	١,٥	٨٦	٤٩٨٧
٣ – من الدو الأكثر فقرا:						
الصومال	٦٣٨	٨,٥	١٣	٢,٦	٣٦	٨٦١
السودان	٢٥٠٦	٢٥,٢	١٠,٦	٢,٩	٢٢	١٠٤٢
أثيوبيا	١٢٢٢	٤٩,٢	٤٣,٥	٣	١٣	٣٩٢
تشاد	١٢٨٤	٥,٧	٤,٥	٢,٦	٣٠	٥٨٢
موزامبيق	٧٩٩	١٥,٣	٢٠,٠	٢,٧	٢٧	١٠٦٠
أفغانستان	٦٤٧	١٦,٦	٢٥,٦	٤,٨	١٨	٧١٠
بنغلادش	١٤٤	١١٥,٦	٨٦٣,٢	٢,٧	٣٢	٨٢٠
زائير	٢٣٤٥	٣٥,٦	١٥,٩	٣,٣	٢٢	٣٨٠

المصدر : تقرير التنمية السكانية لعام ١٩٩٢م وموارد العالم لعام ١٩٨٨ – ١٩٨٩م.

والرعوية والمعدنية ، وخاصة الدول الأفريقية منها .

وتتصف هذه الدول بقلة سكانها (باستثناء بنغلادش) وانخفاض نسبة الحضر وضعف الدخل الفردي ، بينما ترتفع نسبة النمو السكاني تعبيراً عن رفض الواقع المرير الذي تعيشه هذه الدول ، وأملاً في تجديد قوتها واستغلال ثرواتها ، وتكرار محاولات نهوضها .

امكانيات الأرض والإنسان غير محدودة:

بلغت نسبة الأراضي المستثمرة في الزراعة نحو ١١٪ على مستوى العالم في عام ١٩٨٩، لكن هذه النسبة تتفاوت من قارة إلى أخرى. فهي ترتفع في القارة الأوروبية حتى تصل إلى ٣٥٪ من مساحة القارة، بينما تهبط إلى ٦٪ من المساحة العامة في كل من قارتي أفريقية وأوقيانوسية، وتبلغ ١٣٪ من مساحة قارة أمريكا الشمالية والوسطى معاً،

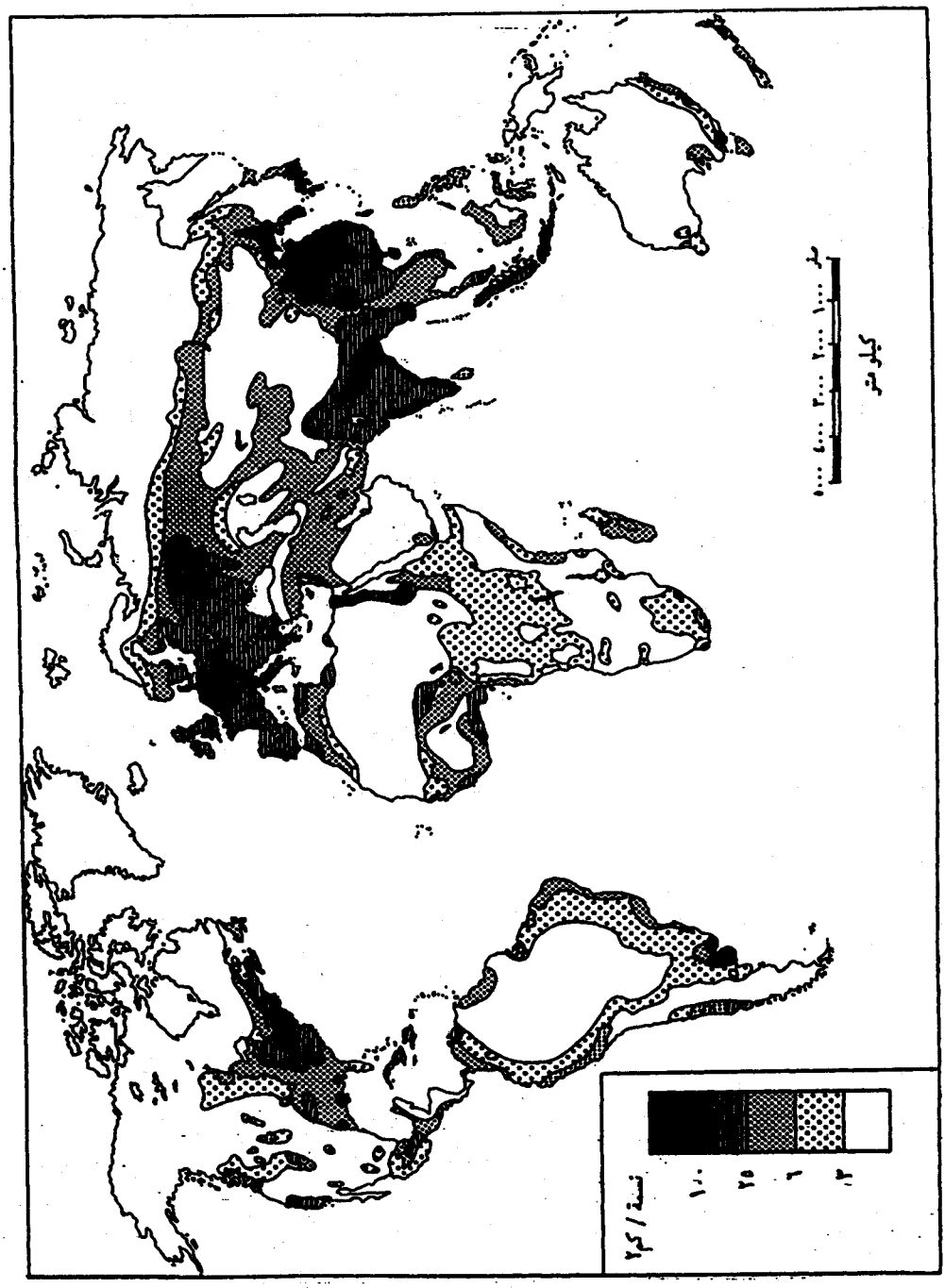

شكل (٤) توزيع السكان في العالم

و١٨٪ من مساحة آسيا، و٨٪ من مساحة أمريكا الجنوبية، و١٠٪ من مساحة الاتحاد السوفيتي (موارد العالم عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩).

نستدل من هذه الأرقام أن العالم ما زال أمامه مساحات هائلة من الأراضي غير المستغلة في الزراعة في كل قاراته، وخاصة في أفريقية واستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبية، بل إن قارة آسيا ما زالت تضم مساحات واسعة قابلة للاستثمار الزراعي. ويمكن القول أنه لو بلغت نسبة استثمار الأراضي القابلة للزراعة في كل قارة من قارات العالم ما بلغته في قارة أوروبا، فإن قارة آسيا تستطيع استيعاب ضعف عدد سكانها الحالي على الأقل، كما تستطيع كل من قارة أفريقية وأوقيانوسيا مضاعفة عدد سكانها ٦ مرات، وتستطيع القارة الأمريكية من شمالها إلى جنوبها أن تزيد عدد سكانها أكثر من ثلاث مرات.

تشير بعض التقديرات إلى أنه لو استغلت مساحة العالم لتنتج من الغذاء ما يوازي مستوى استهلاك أوروبا الغربية لاستطاعت هذه المساحة أن تكفي ٣٥ ملياراً من البشر. وإذا انخفض هذا المستوى إلى مستوى الاستهلاك في شرقي آسيا لاستطاعت هذه المساحة أن تكفي ٩٠ ملياراً من السكان ولو أحسن استغلال مياه الـ (٨٠ نهراً) الكبرى في العالم لسقاية الأراضي الزراعية لأمكن استغلال ٣٨٪ من مساحة العالم في الزراعة المروية التي تعطي عدة محاصيل في السنة، في حين لم تتجاوز نسبة الأراضي المروية من جملة الأراضي الزراعية في العالم ١٥٪ عام ١٩٨٦ . (نصر السيد نصر ص ١٢ – ١٣).

من الدراسة التي قام بها Q. E. Baker قدر أنه من الممكن زيادة نسبة المساحة المزروعة في العالم إلى حوالي ١٨ر٥٪ عن طريق التوسع في المناطق المدارية والمعتدلة. أما Charles. E. Kalogy فيرى أنه من الممكن مضاعفة الانتاج العالمي من الطعام بالتوسع في استغلال أربعة مليارات من الدونمات في المناطق المدارية لوحدها. (نصر السيد نصر ص ١٥ – ١٦).

ووفقاً لرأي « كولين كلارك » فإن تطبيق التكنولوجيا الحالية في الزراعة سوف يسمح

بتغذية ٤٠ مليار نسمة (ر، لافون، ص ١٣٢).

في عام ١٩٦٨ أجرى الأستاذ الأسباني « ماكارولا » حسابات على قدرة الأرض الاستيعابية من السكان على النحو التالي : « فقد قدر أن مساحة الأرض ١٣٠ مليون كم٢ وبافتراض أن كل فرد يحتاج إلى ٥٠٠م٢ بالتوزيع التالي : ٥٠م٢ للسكن و ٦٥م٢ لمختلف المعدات، و ٢٥م٢ للحدائق و ٣٠٠م٢ للزراعة، والباقي يترك للطبيعة، فإن الكرة الأرضي تستطيع استيعاب ٢٦٠ مليار نسمة (ر. لافون ص ٧٨).

في عام ١٩٧٢، بلغ مجموع المساحات المنزرعة في العالمي (١٦٢ مليون هكتار) تتم زراعة ٩ مليون هكتار فقط بالري، وأحياناً كثيرة بوسائل تقليدية قديمة، وقد تطورت الانتاجية بطريقة ملحوظة في بعض المناطق بفضل استخدام السماد والمبيدات الحشرية وأنواع جديدة من البذور، ومع ذلك فإن ٦٠٪ من الفلاحين في العالم ما زالوا يستخدمون حتى الآن أدوات خشبية. ولابد من اللجوء إلى الإصلاحات الزراعية وتطور أجهزة الأقراض الزراعي... وفي المستقبل القريب ستكون المشكلة الغذائية بالنسبة للعالم الثالث هي كيفية تصريف الفائض من انتاجها الغذائي مثلما هي الحال في البلاد المتقدمة حالياً. وعلى أية حال فإن التقدم العلمي في المجال الزراعي الذي تولدت عنه الثورة الخضراء (في انتاج القمح والذرة الصفراء) يقدم لنا إمكانيات إيجابية، لدرجة تجعلنا لا نستطيع اعتبار التغذية مشكلة في حد ذاتها على المستوى النظري (ر. لافون ص ١٢٨).

ويمكن القول نفس الشيء بالنسبة للبحار والمساحات المائية العذبة والتي لم تستغل في البلدان النامية، فبناء السدود وتطهير المياه الراكدة وإزالة ملوحة مياه البحر بوسائل متنوعة، هي من أهم مظاهر التقدم الفني في هذا الميدان. كما يمكن للطاقة النووية أن توفر الماء العذب بكميات لا تنفذ عملياً. ولاشك أن المياه الناتجة عن منشآت فنية خاصة بتنقية المياه، وجعلها صالحة للشرب والزراعة تكون غالية الثمن، ولكن مواصلة الأبحاث في هذا الميدان وزيادة مخصصاتها المالية يمكن تنشيطها لتقليل التكاليف. واستخدام الطاقة

الشمسية في هذا المجال يمثل بدوره هدفاً للعديد من الدراسات والأبحاث العملية.

وفي دراسة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي أجريت في عام ١٩٨٢ عن قدرة الأرض على حمل السكان واعاشتهم كانت خلاصتها أن أراضي البلدان النامية وحدها – مع استبعاد الصين – قادر ة على اطعام ٣٣ مليار نسمة (وضع السكان في العالم عام ١٩٩٠، ص ٩).

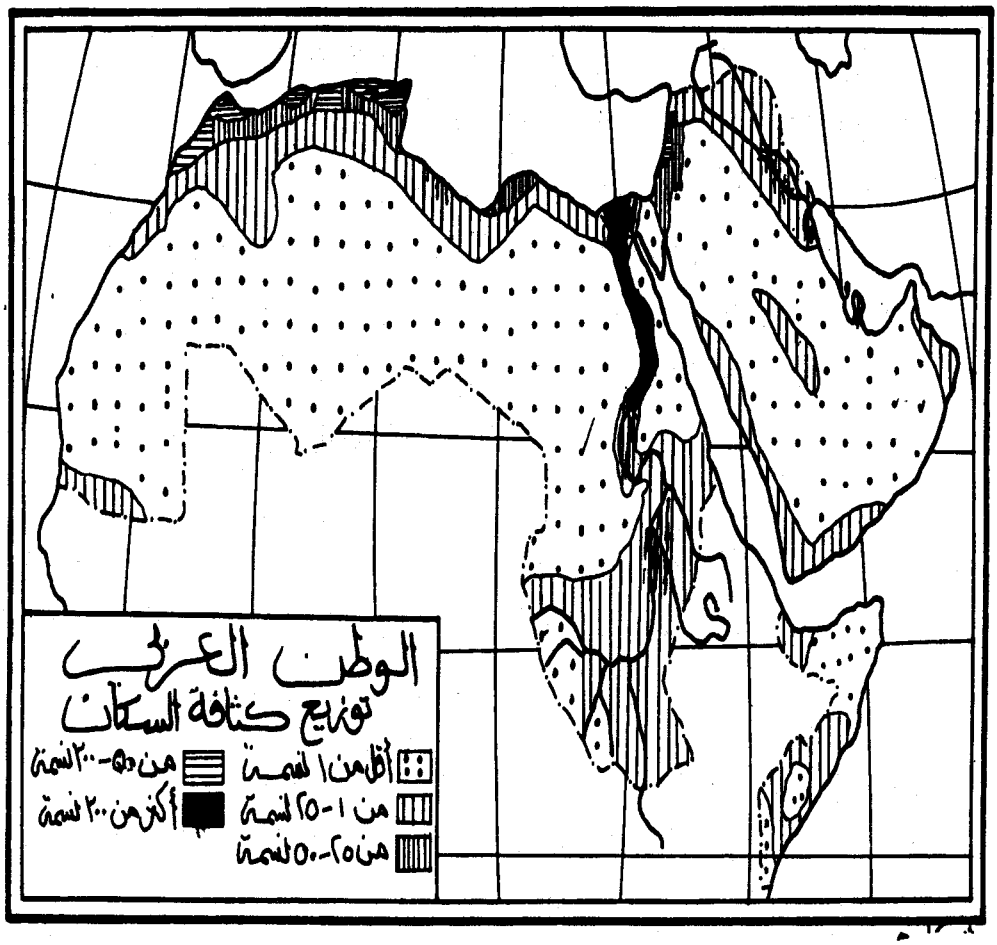

شكل (٥)

الوطن العربي و «الانفجار السكاني»:

تبلغ مساحة الوطن العربي نحو ١٤ مليون كم٢ أي ما يعادل ١٠,٣٪ من مساحة القارات المعمورة. وبلغ عدد سكان الوطن العربي عام ١٩٩٠ نحو ٢٢٥ مليون نسمة أي ما يساوي ٤,٢٪ من سكان العالم، وهذا يعني أن الوطن العربي قليل السكان بالنسبة لمساحته على مستوى العالم. ويتجلى هذا الأمر بصورة أوضح من خلال مقارنة الكثافة السكانية العامة في الوطن العربي والتي تبلغ ١٧ نسمة/كم٢ بالمقارنة بالكثافة العامة في العالم والتي تبلغ نحو ٣٨,٤ نسمة/كم٢، وتبلغ ٩٥,٥ نسمة/كم٢ في أوروبا، و ١١١,٥ نسمة/كم٢ في آسيا، و ٢١ نسمة/كم٢ في أفريقية. ويوضح الجدول التالي توزع السكان على أقطار الوطن العربي المختلفة حيث يلاحظ انخفاض الكثافة العامة في أغلب هذه الأقطار. فهناك (١٠) أقطار عربية ضعيفة الكثافة تضم السودان والسعودية والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال وعمان وجيبوتي واليمن وتتراوح الكثافة في هذه الأقطار بين ٢ نسمة/كم٢ في موريتانيا و ٢٠,٥ نسمة/كم٢ في اليمن، وهناك ٧ أقطار عربية متوسطة الكثافة هي مصر والمغرب والعراق وسوريا وتونس وقطر والأردن وتتراوح كثافتها بين ٤٢ نسمة/كم٢ في العراق و ٦٨ نسمة/كم٢ في سوريا، أما بقية الأقطار العربية وعددها ٣ فتتراوح كثافتها بين ١١٢ نسمة/كم٢ في الكويت و ٣١٩,٥ نسمة/كم٢ في لبنان و ٨٠٤ نسمة/كم٢ في البحرين، وهي أكثر الأقطار العربية ازدحاماً بالسكان وأصغرها مساحة، ويجب التنويه هنا إلى أن للاقطار العربية الخليجية وضع خاص في أمور كثيرة منها قلة السكان وبالتالي الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية مما رفع من نسبة السكان.

وإذا أردنا التعرف إلى الكثافة الفيزيولوجية والتي تعني توزع السكان على الأراضي الزراعية، فإن أرقام الكثافة ترتفع كثيراً شأنها شأن بلدان العالم الأخرى. إن مساحة الأراضي الزراعية في الوطن تبلغ نحو ٥٢ مليون هكتار أي نحو ٤,٢٪ من مساحة

الوطن العربي، مما يجعل الكثافة الفيزيولوجية ترتفع إلى نحو ٤٠٨ نسمة/كم٢ بل أنها ترتفع في مصر إلى حوالي ١٦٨٧ نسمة/كم٢ ، وإذا قارنا الكثافة الفيزيولوجية في مصر مع الكثافة الفيزيولوجية في اليابان والتي تبلغ ٢٦٠٠ نسمة/كم٢ ، اتضح لنا أن الأراضي المصرية الزراعية والتي تبلغ نحو ٣٢ ألف كم٢ تستطيع استيعاب المزيد من السكان مقارنة باليابان حيث يعيش نحو ١٢٣ مليون نسمة فوق أراضي زراعية لا تزيد مساحتها عن ٤٨ ألف كم٢. هذا مع العلم أن سعة الأراضي الزراعية ليس هي المقياس الحاسم لتحمل بلد لكثافات سكانية عالية مع ارتفاع مستوى المعيشة، وإنما هو التصنيع الشامل بالاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة. وإذا أردنا مزيداً من المقارنة، فإن الكثافة العامة ترتفع إلى أرقام مذهلة في دول شرقي آسيا الناهضة مثل هونغ كونغ حيث ترتفع الكثافة العامة إلى ٥٠٧٥ نسمة/كم٢ ، وإلى ٤٥٠٠ نسمة/كم٢ في سنغافورة، بينما تصل الكثافة العامة في كوريا الجنوبية إلى ٤٤٩ نسمة/كم٢ وترتفع الكثافة الفيزيولوجية إلى ما يزيد عن ٢٠٠٠ نسمة/كم٢ ، بل أن كثيراً من النطاقات في كل من كوريا الجنوبية واليابان تزيد الكثافة السكانية فيها عن ١٠٠٠٠ نسمة/كم٢ كذلك ترتفع الكثافات

مؤشرات سكانية واقتصادية[1]

الدولة	المساحة الف كم٢	السكان عام ١٩٩٠ مليون نسمة	الكثافة نسمة/كم٢	نسبة النمو السكاني في(٪) ١٩٦٥	نسبة النمو السكاني في(٪) ١٩٩٠	نسبة الحضر من السكان(٪) ١٩٩٠	نسبة المساحة الزراعية من المساحة العامة	دخل الفرد بالدولار١٩٨٨
السودان	٢٥٠٦	٢٥ر٢	١٠	٢ر٣٩	٢ر٨٩	٣٥	٣٢٪	٣٥٠
السعودية	٢١٥٠	١٤ر١	٧	٣ر٦٥	٣ر٨٤	٧٧	٠ر٥٪	٦٢٠٠
الجزائر	٢٣٨١	٢٥ر٧	١٠ر٨	٢ر٨	٣ر٢	٥٢	١٧٪	٢٤٠٠
ليبيا	١٧٥٩	٤ر٥	٢ر٦	٤ر٠٤	٣ر٦	٦٤	٢٪	٥٤٠٠
مصر	١٠٠١	٥٤ر١	٥٤ر٣	٢ر٣	٢ر٢	٤٧	٣٪	٧٠٠
موريتانيا	١٠٣٠	٢ر٠٣	٢	٢ر٤	٣ر٠٨	٦	٩ر٢٪	٤٥٠
الصومال	٦٣٨	٨ر٥	١٣ر٢	٢ر١٤	٢ر١١	٢٥	٢٪	٢٩٠
المغرب	٤٥٩	٢٦ر٢	٥٧ر٢	٢ر٧	٢ر٣	٤٤	١٨٪	٨٠٠
العراق	٤٣٨	١٨ر٩	٤٢	٣ر١٩	٣ر٣١	٧٢	١٣٪	٣٠٠٠
سوريا	١٨٥ر١	١٢ر٥	٦٨	٣ر٢٣	٣ر٦٩	٥٠	٢٨٪	١٧٠٠
اليمن	٥٣٦	١١ر٧	٢٠ر٥	١ر٧٦	٢ر٩٧	٢٩	١٤٪	٤٠٩
تونس	١٦٣	٨ر٢	٥٠	٢ر٠٤	٢ر١٧	٥٤	٢١٪	١٢٠٠
لبنان	١٠ر٤	٣ر٣	٣١٩ر٥	٢ر٧٥	٢ر١٢	٨٤	٢١٪	٩٠٠
عمان	٢١٢ر٥	١ر٥	٧	٢ر٧١	٣ر١٨	١١	١٤٠ر٪	٥٠٠٠
الإمارات	٨٣ر٦	١ر٦	١٨	٨ر٧	٣ر٤٦	٧٨	١٪	١٥٨٠٠
الكويت	١٧ر٨	٢ر٠	١١٢	٢ر٦	٢ر٤٣	٩٦	٠٠٩ر٪	١٢٤٠٠
قطر	١١ر٤	٤٩٨ر٠	٤٣ر٥	٩ر٢٨	٥ر٤٤	٨٩	٠ر٤٪	٩٩٠٠
الأردن	٧٩ر٧	٤ر٠	٥٠	٣ر١٧	٣ر٩٩	٦٨	٥٪	١٥٠٠
البحرين	٦٢٢ر٠	٥ر٠	٨٠٤	٢ر٦٦	٢ر٦١	٨٣	٥٪	٦٣٠٠
جيبوتي	٢١ر٧	٤٠٩ر٠	١٨ر٨	٢ر٤	٣ر٢	٩٥	-	٤٠٠
المجموع	١٣٦٢٩ر٣	٢٢٥ر٤٣	١٧	٢ر٨	٢ر٦	٥٣	٤٪	

(١) مجموعة من المصادر منها : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، برنامج الأمم المتحدة ، موارد العالم لعام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . إضافة إلى الكتاب المرجعي في التربية السكانية - صندوق الأمم المتحدة للسكان ، دمشق ١٩٩٢ صفحة ١٦١ .

البشرية في الدول الأوروبية المتقدمة حيث تبلغ الكثافة العامة ٣٦٧,٥ نسمة/كم٢ في هولندا. و ٣١٩ نسمة/كم٢ في بلجيكا، و ٢٣٠ نسمة/كم٢ في المملكة المتحدة و٢٤٢,٥ نسمة/كم٢ في ألمانيا الغربية.

ومن الجدول السابق نستخلص أن النمو الحضري في البلاد العربية (باستثناء الدول الخليجية) مازال ضعيفاً، مما يدل على البنية الاقتصادية الزراعية المتخلفة. إن نسبة التحضر العالية تكون مرادفة للنمو الاقتصادي والصناعي، حيث يزداد عدد المدن ويتضخم عدد سكانها، إضافة إلى ما تقدمه الصناعة من أدوات وآلات تخدم الزراعة فيهاجر كثير من سكان الريف إلى المدن الصناعية للعمل فيها حيث تقدم لهم فرص العمل المناسبة.

ومن الملاحظ في الجدول أن بعض البلدان العربية ذات الإمكانيات الزراعية والرعوية الكبيرة ما زال دخل الفرد فيها منخفضاً، مع أنها بلدان قليلة السكان مثل السودان والصومال والمغرب.

والحقيقة أن الوطن العربي يشكو من قلة السكان وليس من كثرتهم وأن أحد أسباب تخلفه هي ضعف الإمكانيات البشرية كماً ونوعاً وعدم الاستفادة مما هو متاح منها بصورة مناسبة. كما يمكن أن نؤكد على أن الوطن العربي مستهدف من القوى الغربية الأوروبية الأمريكية، فهذه القوى تحاول عرقلة تطور البلدان العربية جميعها بدون استثناء. فخلق إسرائيل حتم على الدول المجاورة لها أن تكرس جل إمكانياتها الاقتصادية لمحاربة العدو الذي يهدد حاضر الأمة العربية ومستقبلها. لقد خاضت مصر وسوريا والأردن بالإضافة إلى الشعب العربي في فلسطين حروباً شرسة غذاها الغرب بآلاته العسكرية الضخمة وبمؤامراته السياسية وضغوطه الاقتصادية، مما أصاب خطط التنمية في الدول العربية المذكورة بنكسات كبيرة أعاقت تقدمها الصناعي أولاً وتقدمها الزراعي ثانياً.

أما بقية الدول العربية فلم تنج من دسائس الغرب وضغوطه ومؤامراته، فقد قامت

حربان في منطقة الخليج العربي استنزفت موارد دوله وعطلت مشاريع التنمية فيها. كما عرفت الدول العربية الأخرى اضطرابات داخلية وحروباً إقليمية، كان للغرب الدور الفاعل في تحريكها وافتعالها لانهاك الدول العربية واغراقها بالديون وايقاف عجلة التنمية فيها، فالحرب الداخلية في السودان والحرب الأهلية في الصومال، والحرب بين تشاد وليبيا، والحرب الاقليمية بين المغرب وسكان الصحراء في الجنوب، ثم الحرب الأهلية في الجزائر ثم الحرب الأهلية اليمنية، كل هذه الحروب والمشاكل هي نماذج ظاهرة وطافية على السطح للكثير من أساليب التنكيل بالوطن العربي ومحاولات اخضاعه وترويضه ليبقى مصدراً لانتاج المواد الخام الرخيصة، وسوقاً هامة لتوزيع منتجات الغرب الصناعية.

إن تزايد سكان الوطن العربي يعني امتلاك القوة الرئيسية الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية وامتلاك ناصية القوة وتحقيق الاستقلال وهذا هو مكمن الخطر بالنسبة للغرب، ولعل انعقاد المؤتمر الدولي الثالث للسكان والتنمية في القاهرة، قصد الغرب منه – من بين مقاصد أخرى – أن يحض الغرب الحكومات العربية على تبني مخططاته لعرقلة النمو السكاني في بلدانها، ملوحاً لها بجزرة التنمية والمساعدات المالية.

ومن المؤسف أن كثيراً من أساليب ووسائل منع الحمل قد أصبحت متاحة في الصيدليات والمستشفيات، يستطيع الناس الحصول عليها بسهولة ويسر، كما أصبحت الدعاية لهذه الوسائل تأخذ أشكالاً متعددة في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة. كما كثرت حالات الأجهاض تحت مسميات وحجج متعددة وبصورة سرية أو علنية في العيادات الخاصة أو المستشفيات والمستوصفات العامة والخاصة في كثير من البلدان العربية.

ومع كل هذا وذاك، ما زال النمو السكاني في البلدان العربية يسير بوتائر مقبولة حتى الآن. وإذا توافر الاستقرار في المنطقة واتيحت المجالات لتوظيف الأموال المحلية لاستغلال

خيرات الأرض العربية مع توفر الأيدي العاملة، يستطيع الوطن العربي أن يطور اقتصاده ويبني قوته الذاتية ويرفع من مستوى الحياة لسكانه، ويتخلص من التبعية، ويكتسب احترامه لنفسه واحترام الآخرين له.

خصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً سكانياً متسارعاً ترافق مع الطفرة البترولية اعتباراً من عام ١٩٥٠. فقبل هذا التاريخ كان الرصيد السكاني في هذه الدول متواضعاً، إذ لم يتجاوز عدد السكان الاجمالي أربعة ملايين نسمة، تستحوذ المملكة العربية السعودية على ٨٠٪ منه تقريباً. وتميزت فترة ما قبل الطفرة البترولية بسيادة نشاطات اقتصادية أولية بسيطة بدائية الأساليب محدودة الانتاج (الرعي التقليدي – الزراعة البدائية – صيد الأسماك واللؤلؤ) بسبب سيطرة المناخ الحار الجاف وقلة الأمطار، وغياب المياه الجارية وندرة التربات الصالحة للزراعة وضآلة الغطاء النباتي الطبيعي... مما حال دون وجود كثافات سكانية عالية في هذه المنطقة.

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وخلال فترة زمنية قصيرة، قلبت الموارد النفطية موازين المنطقة رأساً على عقب وغيرت من تركيبها السكاني والعمراني والاقتصادي والاجتماعي والبشري عموماً. (حسن الخياط ص ٦٩).

في المجال الديمغرافي شهدت المنطقة نمواً كبيراً في اعداد السكان نتج عن الهجرة الوافدة والمتمثلة في الأيدي العاملة بمختلف مستوياتها وجنسياتها والقادمة إلى المنطقة بحثاً عن العمل والرخاء السريع.

بحلول عام ١٩٦٠ ارتفع عدد سكان المنطقة إلى أكثر من خمسة ملايين نسمة، أي بمعدل تزايد سنوي يصل إلى ٢,٦٪. ثم تسارع النمو السكاني خلال العشر سنوات التالية حتى وصل الحجم السكاني الكلي إلى نحو ٧٦٠٠ ألف نسمة، أي بمعدل نمو

جدول (٣)

النمو السكاني في دول مجلس التعاون خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٩٢) بالآلاف[١]

السنة	الكويت	السعودية	البحرين	قطر	الإمارات	عُمان	إجمالي السكان	معدل التغير السنوي
١٩٥٠	١٣٠	٣٢٠١	١١٠	٣٠	١٠٠	٣٧٠	٣٩٤١	
١٩٦٠	٢٧٥	٤٠٧٥	١٤٥	٥٠	١٣٠	٤٥٠	٥١٢٥	٢,٦٪
١٩٧٠	٧٣٨	٥٧٤٥	٢١٦	١١١	١٩٠	٦٠٠	٧٦٠٠	٣,٩٪
١٩٧٥	٩٩٥	٧٢٥١	٢٦٠	١٨٠	٦٥٦	٧٢٠	١٠٠٦٢	٥,٦٪
١٩٨٠	١٣٥٦	٩٣٧٢	٣٥٩	٢٦٠	١٠٤٣	٩٠٠	١٣٢٩٠	٥,٥٪
١٩٨٥	١٧٢٠	١١٥٩٥	٤٣٠	٣٤٢	١٣٥٠	١٤٤٢	١٦٦٧٩	٤,٥٪
١٩٩٠	٢٠٩٠	١٤١٣١	٥١٥	٤٥٦	١٨٤٤	١٤٦٨	٢٠٥٤٨	٤,٢٪
١٩٩٥ «تقديري»	١٥٠٥	١٧١١٨	٦٠١	٥٩٠	٢٢٢٢	٢٠١٧	٢٣٦٠٧	٢,٨٪

سنوي يقرب من ٤٪. وخلال فترة الثمانينيات سجلت المنطقة أعلي نسبة نمو سكاني لها حيث بلغت نحو ٥,٥٪ سنوياً. ثم بدأت نسبة التزايد السكاني بالتناقص حيث بلغت ٤,٥٪ سنوياً عام ١٩٨٥, و٤,٢٪ سنوياً عام ١٩٩٠ (أنظر جدول ٣).

وتشير التقديرات إلى أن المجموع الإجمالي للسكان في دول المجلس سيصل إلى نحو ٢٣,٦ مليون نسمة عام ١٩٩٥، حيث ستهبط نسبة التزايد إلى ٢,٨٪ سنوياً. وهذا

---

(١) المجموعات الإحصائية لدول الخليج العربية، ١٩٩٣.

- ملف الخليج الإحصائي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة، ديسمبر ١٩٩٣م.

شكل (٦)

تطور الحجم السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٥٠ - ١٩٩٥)

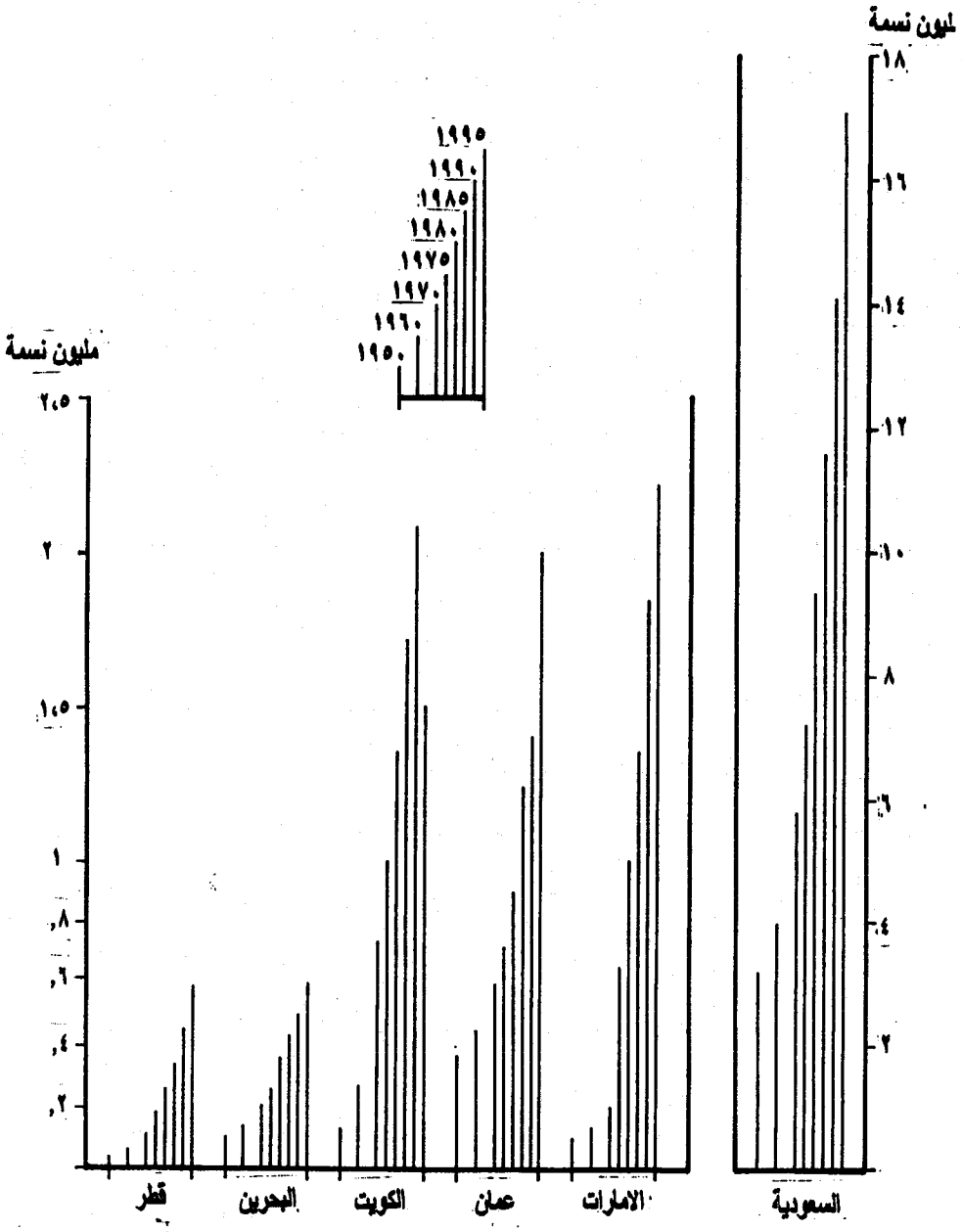

يعني أن عدد السكان في مجموع دول المجلس قد تضاعف نحو ٦ مرات بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٩٥، وثلاث مرات بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥، وهذا يشير إلى نسبة تزايد عالية تفوق المسار الطبيعي لغالبية دول العالم النامي. وقد ترافقت الزيادات السكانية الكبيرة مع ازدياد الدخل من الصادرات النفطية خاصة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٤، وبعد ذلك التاريخ، بدأت أسعار النفط بالهبوط في الأسواق العالمية، مما انعكس سلباً على مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المجلس وبالتالي انكماش الحاجة إلى الأيدي العاملة الوافدة، مما قلل من نسب التزايد السكاني.

من خلال المجال الجغرافي والوضع السكاني وطبيعة التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، يمكن استعراض المجموعة التالية من الخصائص المشتركة فيما بينها:

١ – قلة السكان في دول المجلس مقارنة بمساحتها الجغرافية الكلية، مما جعل الكثافة السكانية العامة لا تزيد عن ١,٥ نسمة/كم^{٢} عام ١٩٥٠ ونحو ٩,٣ نسمة/كم^{٢} عام ١٩٩٥. وتتفاوت الكثافة بين دول المجلس حيث تبلغ أدناها في عمان والمملكة العربية السعودية، بينما تبلغ اعلاها في الكويت والبحرين (انظر جدول ٢).

٢ – يعد معدل النمو السكاني في أقطار الخليج العربية مرتفعاً نسبياً، ويعود ذلك بالدرجة الأولي إلى تيار الهجرة القوي المتدفق إلى المنطقة، إذ بلغ معدل النمو السكاني في دول المجلس للفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠ نحو ٥٪ سنوياً. وقد تفاوتت معدلات النمو بين الدول، حيث سجلت أدناها في البحرين والسعودية وعمان (١,٤٪)، وأعلاها في الإمارات العربية (٨٪) ثم قطر (١,٦٪) سنوياً.

٣ – ترتفع نسبة السكان الوافدين ضمن العدد الإجمالي للسكان في دول المنطقة حيث بلغت نحو ثلث السكان عام ١٩٩٢ (انظر جدول ٤). وتتفاوت نسبة السكان الوافدين بين دول المجلس، حيث ترتفع بشكل كبير في الإمارات (نحو ٧٧٪) وتنخفض

قليلاً في قطر (حوالي ٧٥٪) ثم الكويت (٤٣٪)، أما في السعودية وعمان، فإن اعداد الوافدين فيهما تصل إلى حوالي ربع السكان تقريباً، بينما تصل إلى حوالي ثلث السكان في البحرين، وارتفاع نسبة السكان الوافدين رغم أنها تساهم بشكل فعال في تأمين احتياجات التنمية في دول المجلس من العمالة المدربة وغير المدرية في هذه الدول، إلا أن لهذه الظاهرة مشاكلها الناجمة عن الاندماج الاجتماعي مع السكان المحليين، خاصة عندما تختلف اللغة والديانة والثقافة، يضاف إلى ذلك الاعتماد على مورد قد لا يتم ضمان واستمرار وجوده، فبقاؤه مرهون بتوفر فرص العمل وارتفاع الأجور. ولعل من أكبر السلبيات في الحجم الكبير للعمالة الوافدة هو استنزاف الموارد المالية عن طريق المبالغ

الدولة	السكان المواطنون	النسبة	السكان الوافدين	النسبة
الكويت	٧٩٦٨٦٠ شخص	٥٧٪	٦٠١١٤٠ شخص	٤٣٪
السعودية	١٢٣٠٤٨٣٥ شخص	٧٢,٧٪	٤٦٢٥١٦٥ شخص	٢٧,٣٪
البحرين	٣٥٦٨٣٢ شخص	٦٧,٢٪	١٧٤١٦٨ شخص	٣٢,٨٪
قطر	١٣٤٤٠٠ شخص	٢٥,٢٪	٣٩٨٦٠٠ شخص	٧٤,٨٪
الإمارات	٤٦٣٣٨٩ شخص	٢٣٪	٣٩٠٠٠٠ شخص	٧٧٪
عُمان	١١١٠٠٠٠ شخص	٧٤٪	٧٧٣٦٦٨٤ شخص	٢٦٪
المجموع	١٥١٦٦٣١٦ شخص	٦٦,٢٪	٧٧٣٦٦٨٤ شخص	٣٣,٨٪

(١) المجموعات الاحصائية السنوية لدول الخليج العربية. ١٩٩٣. وملف الخليج الاحصائي. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية الدوحة – ديسمبر ١٩٩٣.

شكل (٧)

نسبة السكان المواطنين والوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٢

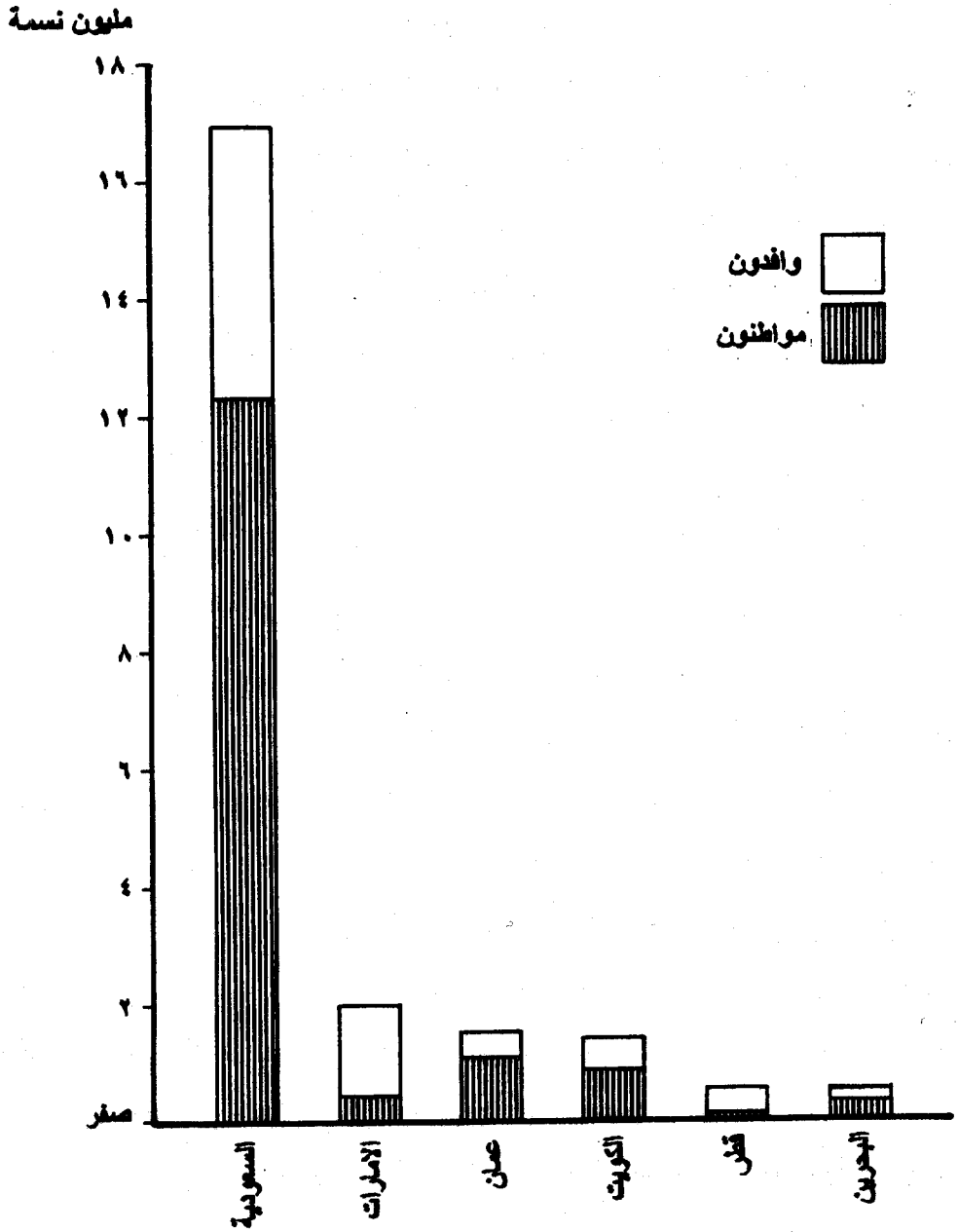

التي يرسلها العمال الوافدون إلى بلدانهم الأصلية. وتشير بعض التقديرات إلى أن هناك تحويل سنوي من الأموال خارج دول المجلس لا يقل عن ١٠ بليون دولار.

جدول (٤)

السكان في مجلس التعاون حسب الجنسية عام ١٩٩٢[١]

٤ – انخفاض المعدل العام لمشاركة القوى العاملة الوطنية من إجمالي عدد السكان قياساً بما هو عليه الحال في الدول الأخرى، إذ لا تزيد النسبة عن ٢٢٪ في جميع دول المجلس بدون استثناء بينما تبلغ ٥١٪ في اليابان و ٤٥٪ في السويد ونحو ٤٠٪ في كثير من الدول النامية، وتعد معدلات المساهمة المنخفضة من المؤشرات التي توضح مستوى عبء الاعالة على السكان الفعالين اقتصادياً، ويوضح بأن دور الإنسان الخليجي في الانتاج مازال ضعيفاً الأمر الذي يدعو إلى اتخاذ الوسائل المناسبة لتشجيع الانخراط في العمل المنتج في بلدان المجلس وتجاوز سلبيات الاعتماد على العمالة الوافدة.

٥ – بروز ظاهرة سيادة العمران الحضري وهو انعكاس للبيئة الصحراوية الجافة وللتغيرات التي طرأت على الواقع الاقتصادي وتأثيره على البناء الاجتماعي والتركيب المهني في دول المنطقة. فالحواضر الكبرى في دول المجلس تستقطب معظم سكانها مما جعل البعض يطلق على هذه الدول اسم دول المدن City-States لأن المدن وبالأخص العواصم هي مركز الثقل السكاني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعمراني والثقافي، وهي وليدة التاريخ المعاصر للفترة التالية لاكتشاف النفط حيث شجعت الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية على نمو هذ المدن وتضخمها بحيث أصبحت نسبة الحضر فيها ترتفع إلى أكثر من ٨٠٪ على مستوى جميع دول المنطقة باستثناء السعودية (٧٤٪) وعمان (١١٪)، وهما دولتان تتسع فيهما المساحة الصالحة للزراعة والرعي وتكثر فيهما المياه بالمقارنة بدول المنطقة الأخرى، إضافة إلى تأخر استخراج البترول في عمان وقلة انتاجها.

(انظر جدول ٥).

٦ – تشترك دول المجلس في ارتفاع متوسط مدخولات أفرادها، فقد تزايد دخل الفرد بنسب متواترة منذ عام ١٩٧٣ نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة عوائده، وتوضح بيانات عام ١٩٩٠ أن متوسط دخل الفرد الخليجي بشكل عام يصل إلى ١٢ ألف دولار وأن هناك ثلاث دول يزيد المتوسط فيها عن المعدل وهي الإمارات وقطر والكويت (أنظر جدول ٥) وهذه الأرقام لها مدلولاتها الاقتصادية التي توضح ارتفاع مستوى المعيشة للسكان وزيادة النمط الاستهلاكي بين أفرادها، ومن المناسب تشجيع الادخار واستغلال العوائد المالية في المشاريع الانتاجية محلياً وعربياً واسلامياً استعداداً لمقاومة

الدولة	نسبة التحضر ٪	معدل دخل الفرد السنوي بالدولار	نسبة مساهمة العمالة الوطنية من جملة قوة السكان
الكـويت	٦٩	١٣١٢٦	٪٢١
السعودية	٧٤	٧٩٠٠	٪٢٢,٣
البحرين	٧٩	٧١٥٠	٪٢١,٤
قطـر	٨٣	١٥٠٤٠	٪١٩
الإمارات	٨٤	٢٢١٨٠	٪٢٢,٥
عُمان	١١	٦١٤٠	٪٢٠

(١) المجموعة الإحصائية لدول المنطقة ١٩٩٠

– تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، منشورات الأمم المتحدة

تقلبات أسعار النفط والضغوط الخارجية، بل وبناء قواعد اقتصادية متينة لحقبة ما بعد النفط.

جدول (٥)

التحضر ومؤشرات اجتماعية واقتصادية في دول مجلس التعاون عام ١٩٩٠[١]

وخلاصة القول: تتمثل خصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدرجة الأولى في ما يسمى «بالنقص السكاني النسبي»، الأمر الذي جعله غير قادر على استثمار العوائد المالية النفطية في تنفيذ مشاريع تنموية شاملة، لذلك اتجهت دول المنطقة إلى استقدام الأيدي العاملة من البلدان الأخرى، مما أدى إلى النمو السكاني السريع حيث انقلبت الموازين ضمن مجتمع محلي صغير منسجم إلى مجتمع ذي تركيبة سكانية غريبة يغلب عليها عنصر المهاجرين، وخاصة الآسيويين، ومن اقتصاد تقليدي يعتمد على الصيد البحري والرعي والزراعة البسيطة، إلى اقتصاد حديث تغلب عليه الصبغة التجارية – الخدمية – الصناعية، معتمداً على العوائد المالية الكبيرة من الصادرات النفطية، مما ساعد على التوسع في تطوير البنية التحتية، وتضخم المدن عمرانياً وسكانياً، وارتفاع مستوى الدخول.

واستدراكاً لمشكلة النقص السكاني، تبذل دول المجلس جهوداً مكثفة وتنفق مبالغ كبيرة من المال من أجل تكوين رأس المال البشري المحلي القادر على استلام زمام العملية الانتاجية السليمة وبناء المستقبل الاقتصادي – الاجتماعي المزدهر والآمن.

المراجع العربية

١ – أحمد بسيسو: التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – بيروت ١٩٨٤.

٢ – اوريليو بيشي: ساعة الحقيقة – ترجمة صافي فلوح – منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق ١٩٨٠.

٣ – أ. ي – ليفكو فسكي: أين العالم الثالث من العالم المعاصر؟ ترجمة مطانيوس حبيب – منشورات وزارة الثقافة – دمشق ١٩٧٢.

٤ – ألن درننج: الفقر والبيئة – الحد من دوامة الفقر – ترجمة محمد صابر – الدار الدولية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ١٩٩١.

٥ – انطونيوس كرم: اقتصاديات التخلف والتنمية – منشورات مركز الاتحاد القومي – بيروت ١٩٨٠.

٦ – حسن الخياط: الرصيد السكاني لدول الخليج العربية – مركز الوثائق والدراسات الإنسانية – الدوحة ١٩٨٢.

٧ – حسن عبد العزيز أحمد: جغرافية أوروبا – دار المريخ للنشر – الرياض ١٩٨٢.

٨ – روبيرت لافون: الانفجار السكاني – ترجمة نبيه الأصفهاني – المطبعة العربية – القاهرة ١٩٧٧.

٩ – عبد الكريم أليافي: المجتمع العربي ومقاييس السكان – الطبعة الثانية – دمشق ١٩٦٦.

١٠ – عبد الكريم اليافي: علم السكان – مطبعة جامعة دمشق – دمشق ١٩٨٤.

١١ – محمد عبد الحميد الحمادي: الاكتظاظ السكاني والأرض – بحث مقبول للنشر في مجلة البحث التاريخي – حمص – المجلد السادس ١٩٩٢.

١٢ – محمد الجديدي : مدخل لجغرافية السكان – دار سراس للنشر – تونس ١٩٩٠
١٣ – نصر السيد نصر: جغرافية الموارد الاقتصادية – جزءان – مكتبة سعيد رأفت – القاهرة ١٩٨٤ .
١٤ – نظام عبد الكريم: الزيادة الطبيعية ودورها في معالجة الخلل السكاني في دولة قطر – مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – الكويت – العدد – ١٩٩٣ .
١٥ – العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – بيروت ١٩٨٣ .
١٦ – الكتاب المرجعي في التربية السكانية – وزارة التربية – دمشق ١٩٩٢ .
١٧ – تقرير التنمية السكانية الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٢ – ١٩٩٤ .
١٨ – موارد العالم في عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩ – معهد الموارد العالمية – ترجمة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي – طباعة مركز دارسات الوحدة العربية – بيروت .
١٩ – صندوق الأمم المتحدة للسكان: وضع السكان عام ١٩٩٠ .

المراجع الأجنبية

1 - Alfred Sauvy: La population. que sais-je. N. 148.
2 - Hubert D'Herouville: L'economie Mondiale. quesais-je.N.343.
3 - J.Beau jeu-Garnier: L'economie de I'Amerique Latine.quesais-je. N.957.
4 - Louise Dollot: Les migrations humaines. quesais-je.N.242.
5 - Pierre George: Geographine delapopulation. quesais-je.N.1187.
6 - Pierre George: Ge'ographie agricole du monde. quesais-je.N.212.
7 - Pierre George: G'eographine sociale du monde.quesais-je.N.197.
8 - Yvea Lacoste: Lespays-sous-developp'es.quesais-je.N.953.